الربيع العربي والدستورانية

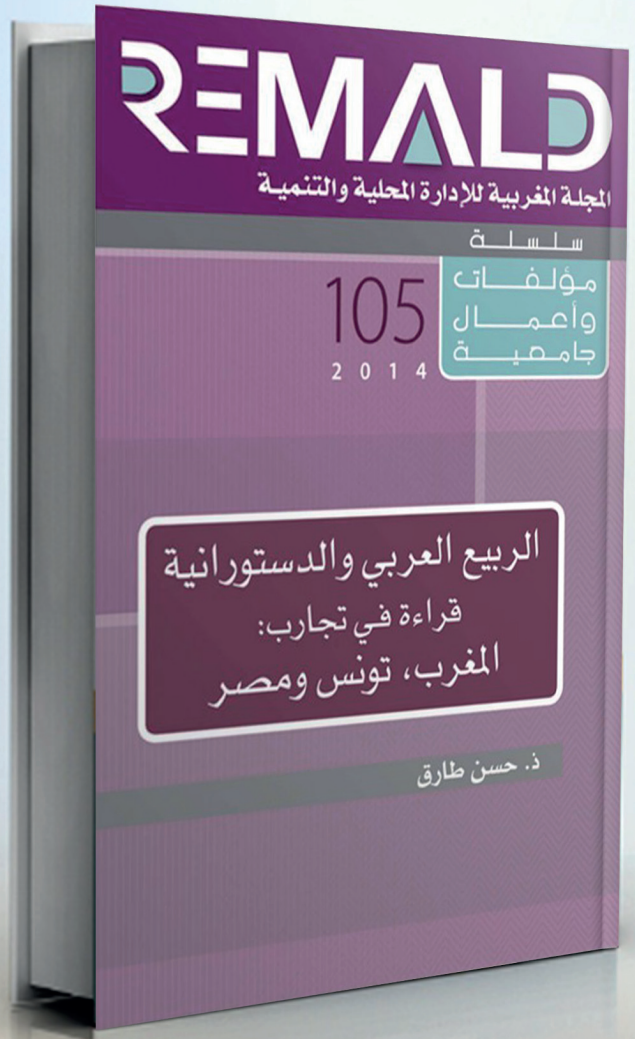

بمشاركة: حسن طارق
بثينة قروري
الحسين اعبوشي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

ورشة عليمة حول كتاب (الربيع العربي والدستورانية)
للدكتور حسن طارق

صالون جدل الثقافي - السبت 31 أكتوبر 2015م

إعداد وتنسيق
قسم الندوات

تقرير تركيبي لندوة قراءة في كتاب (الربيع العربي والدستورانية)

شهد صالون جدل الثقافي التابع لمؤسسة (مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث)، يوم السبت 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2015م، ورشة علمية حول كتاب الدكتور حسن طارق (**الربيع العربي والدستورانية**)، الفائز بجائزة المغرب للكتاب سنة (2015م)، شارك فيها، بالإضافة إلى المؤلف، السادة الأساتذة: بثينة قروري، أستاذة العلوم السياسة والقانون الدستوري في جامعة القاضي عياض، والأستاذ في الجامعة نفسها، الدكتور الحسين اعبوشي، والباحث عمر الشرقاوي من جامعة محمد الخامس.

تناولت الكلمة، في بداية الورشة، الدكتورة بثينة قروري، التي أكّدت في مداخلتها أنّ الكتاب ينتمي إلى جيل جديد من الكتابات، التي حاولت أن تواكب الحراك العربي بالتحليل والدراسة من زاويتين:

الزاوية الأولى: محاولة تحليل الظاهرة بأبعادها السوسيو اقتصادية والسياسية، وفهم ديناميتها من الداخل، والوقوف عند الأسباب الكامنة وراء هذه الثورات، أهي نتاج حالة انفجار داخلي أم حصيلة تفاعلات محلية وإقليمية؟

الزاوية الثانية: محاولة تحليل مخرجات الحراك السياسي ونتائجه من الناحية المؤسساتية والدستورية؛ أي من ناحية الهندسات الدستورية الجديدة، التي أفرزها منطق إعادة توزيع السلطة على ضوء مطالب الميادين والقوى السياسية الجديدة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نقرأ الإشكاليّة الرئيسة، التي يحاول الباحث تطويرها، والمتعلقة بمدى تمثّل التحولات الدستورية ما بعد (2011م) لقيم الدستورانية، ولفكرة الدستور الأصلية كوثيقة لتقييد السلطة، كما يحاول الباحث، في كتابه، الإجابة عن السؤال: إلى أيّ حدٍّ تشكّل هذه التحولات محاولة لتجاوز الإطار الدستوري لزمن السلطوية العربية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يقدم الباحث، حسب الدكتورة بثينة، فرضيّة أساسيّة ظلّت حاضرة بشكل نسقيّ في مختلف مفاصل أطروحة الكتاب، وهي أنّ التحوّلات، التي عرفتها هذه البلدان، سواء كانت في سياق الثورة أم في سياق الإصلاح، لا تمثّل، رغم أهميّتها، قطيعة حاسمة على مستوى الإقرار بروح الدستورانية، وترسيخ مسألة سموّ الوثيقة الدستوريّة المقيّدة للسلطة.

وقبل مناقشتها للكاتب في بعض الخلاصات، عبّرت الأستاذة بثينة عن اتفاقها الكامل مع الباحث في أنّ الدستور المغربي يحتوي على مساحات من الظلّ والفراغات، التي تحتمل أكثر من تأويل، والتي تُعدُّ الثقافة السياسية للنخبة والمتغيّرات السياسية، وموازين القوى، المحدّد الرئيس لملئها.

لكنها سجّلت ملاحظات نقدية عن الكاتب، نجملها فيما يأتي:

أولاً: قضية الهوية والدستور:

في هذه النقطة، تعتقد الباحثة أنّ الكاتب لم يأخذ المسافة الضرورية، وهو يجزم، في إحدى خلاصاته، بأنّه لا يمكن الجمع، بتاتاً، بين خطابات الهوية وبين الدستور، التي رأى أنّها تترك شروخاً في المواطنة، وهي الفكرة التي استعرضها في كتابه بصيغ مختلفة؛ إذ رأى أن انتعاش خطابات الهوية لا يسعف، دائماً، في انبثاق مفهوم المواطنة.

ثانياً: قضية العودة إلى شعار الدولة الدينية ووأد الدستور:

يقدّم الباحث فكرة مفادها أنّ العودة القوية لشعار الدولة الدينية شكّل محاولة، في العمق، لوأد فكرة الدستور نفسها، وربّما الارتداد على ما سمّاه الأستاذ طارق (التراث المتواضع للسلطوية العربية في مجال الدساتير)؛ إذ رأى أنّ الدولة الدينية تبدأ، في المنطلق، بنفي ممكنات التعاقد القانوني بطابعها الوضعي، والبشري، والنسبي. في حين أنّ الباحثة ترى أنّ حلقات الصراع في مصر وتونس لم تكن دائرة بين تيارات دينية تريد أن تقيم دولة دينية، وتيارات تريد إقامة دستور لدولة مدنية قوامها الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

إنّ التدافع السياسي كان بين تيارات ثوريّة مناهضة للاستبداد والسلطوية، وأخرى تقود ثورة مضادّة للمحافظة على السلطويات المختلفة.

وفي ختام مداخلتها، لم يفت بثينة قروري القول: إنّ هذا الكتاب يُعدُّ محاولة جادّة في تحليل الأنظمة الدستورية العربية المقارنة، بالاعتماد على مناهج القانون الدستوري، وبالاستناد، أيضاً، على مناهج علم السياسة، وتحليل التطور الدستوري في الواقع العربي، على ضوء تفاعلاتها الميدانية والسياسية.

أمّا الدكتور الحسين اعبوشي، فقد ركّز، في قراءته الكتاب، على أنّه يتمحور حول سؤال مركزي هو: هل تجاوزت موجات الدسترة، التي أعقبت الربيع العربي، دساتير السلطوية العربية، وهل استحضرت هذه الموجة قيم الدستورانية، كقيم تؤسس لآليات تقنين وتقييد السلطة، وتوزيعها، وتداولها؟

عمل المؤلف على تفكيك عناصر هذا الإشكال، من خلال التركيز على الحالة المغربية، ومن خلال دراسة المسار التأسيسي لدستور (2011م)، ودراسة مضامينه ومقتضياته، مع استحضار التجارب الدستورية المقارنة لما بعد الربيع العربي لكلّ من تونس ومصر.

لقد جاء هذا الكتاب، حسب الحسن اعبوشي، في سياق ضمور المواكبة العلمية، والنقدية، والتحليلية، لما وقع من أحداث وتطورات، منذ أن أعطت ثورة الياسمين في تونس انطلاقتها أمام المواكبة الإعلامية

المرئية والمكتوبة؛ بل إنّ هذه المواكبة كانت سبّاقة في وضع توصيفات للأحداث، والوقائع التي عرفها الربيع العربي.

وهكذا، يرى اعبوشي أنّ التصوّر الناظم والموجّه لكتاب حسن طارق ينطلق من فكرة مركزية مؤدّاها أنّ التحولات الدستورية، على الرغم من أنّها لم تحقق القطيعة المنتظرة، ولم تؤسّس لدستورانية منتجة لشرعيات جديدة قائمة على مأسسة السلطة ودمقرطتها، فإنّ دساتير ما بعد الربيع العربي تجاوبت، بأشكال ومستويات متباينة، مع دستوانيّة الربيع العربي. ولعلّ هذا ما جعل المؤلّف يدرج الدستور المغربي، ودساتير ما بعد (2011م) ضمن الجيل الجديد للدساتير، التي تؤسّس للحقوق، والحريّات، وللمشاركة المدنية، ولديمقراطية المواطنة، والتي تقنّن السلطة وتقيدها.

كما تميّز هذا الجيل الجديد من الدساتير بقيام النصّ الدستوري على أنماط من (التوتّرات المهيكلة) تختلف، من حيث طبيعتها، إلى توترات أصلية، ومن حيث حدّتها، إلى توترات مزمنة، ومن حيث علاقتها، من جهة، بالسلطة، وعلاقتها بالديمقراطية، ومن حيث علاقتها بالمرجعية، وهذه الأنماط من التوترات لا تتضح دلالاتها دون ربطها بتوتر الممارسة.

لقد ذهب المؤلّف، حسب اعبوشي، إلى أنّ دساتير الربيع لا يمكن قراءتها، فحسب، في ضوء دستور صكّ الحقوق، ودستور فصل السلطات، والدستور الثقافي، طالما أنّ السياقات التأسيسية لهاتين الوثيقتين ومضامينهما تجعل إمكانيّة قراءتها كدساتير للسياسات العموميّة ممكنة.

وخلاصة مداخلة الدكتور اعبوشي اعتباره أنّ القيمة العلمية والمعرفية للكتاب، في سياق ما يُنتج الآن في مجال الفكر القانوني، والفقه الدستوري، على وجه التحديد، وفي مجال العلوم الاجتماعية، تكمن في محاولة الأستاذ حسن طارق التأسيس لمشروع فكري منطلقه الأساس أنّ العلوم الاجتماعية العربية عملت على دراسة التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لكنها أغفلت دراسة تحولات الأنظمة المعيارية والقانونية الموازية لها.

الأستاذ الباحث الدكتور عمر الشرقاوي رأى أنه يمكن تصنيف كتاب (**الربيع والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب، وتونس، ومصر**) ضمن المحاولات النظرية، التي دأبت على تحليل النظام السياسي والدستوري المغربي، وتحديداً تلك الدراسات التي اهتمت بعلاقة الدولة بالمجتمع. هذا التصنيف يجعلنا، حسب المتدخّل، في قلب تلك الكتابات التقليدية، التي مازالت طاغية حتى اليوم على التناول الأكاديمي المغربي، والتي تراوح اهتمامها، إجمالاً، ما بين طغيان الخصائص التقليدية السلطوية، التي حكمت إنتاج الوثائق الدستورية الخمس، التي شهدها التاريخ الدستوري المغربي، وبين تلك التي رأت أن تلك الوثائق والعلاقة بين الفاعلين تستجيب لبعض متطلبات التحديث الليبرالي.

على أنّ الإطار النظري، الذي يتبنّاه الكتاب، حسب الشرقاوي، لفهم طبيعة هذه العلاقة بين الفاعلين والوثائق الدستورية، لم ينتصر، خلال قراءته الربيعَ المغربي، وما ترتّب عنه من مُخرجات دستورية لمنظور دون آخر؛ بل أظهر الباحث اقتناعاً بكون هذه العلاقة تحتاج إلى الجمع بين الحمولة التقليدية السلطوية المحكومة بإرث الماضي، وبين النزوعات الحداثية للوثائق الدستورية.

هاته المقاربة النظرية التوفيقية -يقول عمر الشرقاوي- هي التي سمحت بقراءة مهيكلة لبعض المفارقات والتوترات التي حملتها الوثائق الدستورية العربية، التي امتزج فيها تعايش/تنازع المنطقين الرئاسي والبرلماني، داخل هندسة توزيع السلطات، ثمّ تعايش/تنازع النمطين التمثيلي والتشاركي داخل تصوّر هذا الدستور لفكرة الديمقراطية، ثمّ بتعايش/تنازع مرجعيّتي الهوية والمواطنة داخل البناء القيمي؛ تعايش/تنازع الديني والمدني.

لقد أظهر المؤلف، في نظر الدكتور الشرقاوي، قدرة بحثية في صهر الديمقراطي والسلطوي بين الدستوري والسياسي، وبين الدنيوي والديني، جعلت من الكتاب حقاً أحد المنتجات الأكاديمية، التي تمهّد لميلاد موجة ثالثة من الكتابات الدستورية، التي لا تقتصر على الكتابة الكلاسيكية المفرطة في الفقه الدستوري، التي سادَت الإنتاج الدستوري المغربي خلال العقود الثلاثة الماضية.

وهكذا، يعتقد المتدخّل بأنّ الكتاب لم يقتصر على محاولة فهم وتفكيك الحالة الدستورية المغربية؛ بل أصرّ على استدعاء المنهج المقارن لقراءة التجارب لما بعد التحولات السياسية، التي عاشتها الأنظمة السلطوية العربية بعد الثورات، من خلال مساءلة عميقة لدلالات الانتقال ومآلاته، ومدى استيعاب أسمى الوثائق القانونية لما بعد الانتقال للقيم الدستورية الحديثة.

ويعدُّ الكتاب، أخيراً، وحسب الباحث الشرقاوي، من الناحية المنهجية، تمريناً ناجحاً لتقريب العلاقة التي ظلت متوترة بين وظيفة رجل السياسية والباحث الجامعي. فالمؤلف، الذي كان فاعلاً في الحراك، ومحلّلاً أميناً له، وُفِّق في تدبير العلاقة بين السياسي، الذي يسعى إلى تدبير الظرفي، واقتراح التكتيكات، وإجراء المساومات والمفاوضات، في إطار حسابات السلطة ورهاناتها، فإنّ مهمّة الباحث السياسي، الذي لا تحكمه حسابات المنفعة، تقتضي منه تمحيص الظواهر السياسية، وإضفاء قدر من الأنسنة على العملية السياسية.

وفي تعقيبه على الأوراق المقدّمة، تناول الكلمة المؤلف الدكتور حسن طارق، مبيناً أنّ الإشكالية، التي يقترح كتاب (**الربيع العربي والدستورانية**) معالجتها، هي مدى تمثّل التحولات الدستورية لما بعد (2011م) قيمَ الدستورانية، وفكرةَ الدستور الأصلية، كوثيقة لتقييد السلطة، وهل تشكّل هذه التحوّلات محاولة لتجاوز الإطار الدستوري لزمن السلطوية العربية؟

وقد وضح طارق أنّ ما يقصده بالدستورانية، هنا، بالضبط، تلك المنظومة من الآليات التي تسمح بميلاد نسق فعال من القيود، التي تهم ممارسة الحكم، سواء من خلال توزيع السلط أم قواعد المنافسة والمسؤولية السياسية للحكومة. ولا شكّ في أنّ هذا التذكير من شأنه أن يجعل مقاربة الكاتب قائمة على التفكير في النصوص الدستورية المنتجة في سياق ما بعد انفجارات (2011م)، في ضوء مقارنتها بمبادئ الدستورانية الغربية المرتبطة بسموّ الدستور، وبوظيفته الأصلية في تقييد السلطة، وتحديد مساحات اشتغال المؤسسات الدستورية. لاسيّما أن السلطوية العربية نجحت في خلق (دساتير بلا دستورانية)؛ دساتير على هامش السلطة، عوض أن تكون ميثاقاً لتنظيمها، ومقتضياتٍ لكبحها.

وهكذا، يقترح حسن طارق، مغربياً، فتح مسالك أولية لقراءة وثيقة (2011م)، كدستور للسياسات العمومية، منطلقاً من كون السياسات العامة، بالأساس، أحد مخرجات النظام الدستوري، وجزءاً من الأجوبة اليومية للنظام السياسي، ودليلاً على مشروعيّته.

إنّ التفكير في مقاربة (قانون دستوري للسياسات العمومية)، حسب المؤلّف، يدعو إلى التساؤل عن قابلية الوثيقة الدستورية للتوصيف، كوثيقة مرجعية من الناحية القيمية، والتوجيهية، والمعيارية، للسياسات العمومية، وعن مدى الأثر الذي قد تخلقه هذه الوثيقة بشأن تقاليد هندسة السياسات العمومية المتميزة بالهيمنة (التقنوإدارية)، فضلاً عن دراسة الدستور، كمجموعة مساطر وآليات لضبط مسار إنتاج، وتنفيذ، وتقييم، السياسات العمومية.

والواقع أنّ (فحص) الوثيقة الدستورية يبيّن، حسب حسن طارق، (قابليتها) القانونية والسياسية لتأويلات متباينة، ليس لأسباب لها علاقة بالصياغة والشكل، ولكن أساساً لنهوض النصّ الدستوري على جملة من (التوترات) المهيكلة، التي تفتح الباب (موضوعياً) أمام إمكانات تأويلية متعددة.

وتتعلق هذه التوترات بتعايش/تنازع المنطقين الرئاسي والبرلماني داخل هندسة توزيع السلطات، داخل الدستور، ثمّ بتعايش/تنازع النمطين التمثيلي والتشاركي داخل تصوّر هذا الدستور لفكرة الديمقراطية، ثمّ بتعايش/تنازع مرجعيّتي الهوية والمواطنة داخل البناء القيمي، الذي تقترحه وثيقة (29) تموز/ يوليو (2011م). هذا دون أن ننسى ما يمكن اعتباره توتراً (مزمناً) لكلّ الدستورانية المغربية، من خلال بحث مدى احتفاظ التجربة الدستورية الحالية بإشكاليتي السموّ والازدواجية، وهما الإشكاليّتان اللتان طبعتا مسار الحياة السياسية والدستورية في المغرب، لاسيّما منذ بدايات الثمانينيات.

أمّا على المستوى العربي، فإنّ النقاشات حول هندسة السّلطات، التي برزت في سياق ما بعد الربيع، قد عرفت (على عكس ما كان متوقعاً) انتصاراً واضحاً للاختيار الذي راهن على تصحيح (الرئاسوية)، وتقليم مظاهرها (السلطوية)، مقابل انحسارٍ بيّن للدعوات البرلمانية، وفي كثير من اللحظات قُدّمت مزايا النظام

الرئاسي المُعَقْلن، أو حتى شبه الرئاسي، كضمانة مؤسسية لتجنُّب مخاطر الانزلاق (المُمْكن)، الذي قد يحمله الاختيار البرلماني، من حالة الدولة الاستبدادية إلى حالة الدولة الفاشلة.

وفي نهاية مداخلته، خلص الدكتور حسن إلى أنّ تفكيك دستورانية الربيع، من خلال التفكير في الأجوبة التي قدّمتها دساتير ما بعد الثورات، في تونس ومصر، لأسئلة الهويّة، وقضايا الدولة المدنيّة، ومحدّدات الانتماء الجماعي، ولموضوع نظام الحكم، وإشكالية توزيع السلطة، ولمسألة السياسات القادرة على مواجهة انفجار الطلب الاجتماعي المتزايد، ثمّ لإشكاليات الحرية وحقوق الإنسان، يسمح، في النهاية، بإعادة تركيب دستورانية الربيع، وفق أربعة دساتير متجاورة ومتداخلة هي: دستور الهوية، ودستور السلطات، ودستور الحقوق، ودستور السياسات.

ورقة مؤمنون بلا حدود
حول كتاب (الربيع العربي والدستورانية)

د. حسن طارق

سواء في تونس، أم في ليبيا، أو اليمن، أو حتى مصر، التي جربَت إلى الآن وثيقتين دستوريتين، وعلى الرّغم من مُرور أكثر من أربع سنوات على أحداث (الربيع العربي)، إنّ الملامح النهائيّة للجمهوريّات الثانية أو الثالثة، في الحالة المصرية، لم تبرز بعدُ.

وهنا، إنّ خصوصية الحالة الثورية العربية، من حيث غياب الطابع الإيديولوحي، والتنظيم الثوريّ (المركزي)، لا شكّ في أنها قد أثّرت في تَعقد مسارات الدَّسترة، وفي صعوبة إيجاد نماذج تفسيرية مُطابقة، تعتمد على الفرضيّات التي تقدّمها المعرفة العلمية المتعلّقة بتدبير السؤال الدستوري في لحظات الانتقال إلى الديمقراطية.

إنّ هذا التعقّد انطلق من الأيام الأولى التي تلت الثورات، مع إشكاليّات تدبير الانتقال الدستوري في ضوء الشرعية الثورية الطارئة، ثمّ مع النقاش المتوتّر، الذي انطلق حول ترتيب أجندات المرحلة الجديدة، والذي أخَذ صيغة جدل التأسيسي والتمثيلي؛ عبر انتصاب السؤال: أبالانتخابات نبدأ أم بالدستور؟

التقاطبات السياسيّة الحادّة للقوى والفاعلين داخل الدولة والمجتمع، في زمن ما بعد الثورات، قد أدّت إلى نوعٍ من الكثافة في طلب الدستور؛ حيث توالت الإعلانات الدستورية، أو حتى موجات الدَّستَرَة، التي واكبت التحولات الكبرى، التي شهدتها دول الربيع العربي.

من حيث الشكل، إنّ إعادة الاعتبار للسلطة التأسيسية المُنْتخبة، في صياغة الدستور، لا تعدُّ قاعدة عامّة لكلّ هذا المسار؛ إذ إنّ الحالة المصرية لما بعد (30) حزيران/ يونيو (2013م) عرفت منْحىً مُغايراً.

أمّا من حيث المضمون، فإنّ (انْفِجار) قضية الهوية، كأثر مُباشر لسقوط الأنظمة السّلطوية، شكّل أوّل اختبار صعب لكُتّاب الدساتير؛ حيث انطلق النقاش التقاطبي حول مُحدّدات الانتماء الوطني، وحول طبيعة الدولة، وطُرحت قضايا الدولة المدنية، وموقع الشريعة الإسلامية في صناعة القانون، وبدا أنّ التوافقات التي صُنِعت (على عجلٍ)، داخل ساحات الربيع، بين الإسلاميين والعلمانيين، يمكن أن تكون أكثر هشاشة ممّا نتصور.

إنّ مرجعيات الحراك الثوري، وقوّة الحضور المُجتمعي، التي طبعت الفعل السياسي، في فورة ما بعد (2011م)، جعلت صياغة الدساتير تسير في اتجاه الأجيال الجديدة من دساتير الحُقوق والمُشاركة المدنية. كما أنّ اختلاط المطالب السياسية بأصوات الاحتجاج الاجتماعي جعل مسارات الدسترة تُعنى أكثر فأكثر بالسياسات العامة، وتعود أكثر فأكثر إلى نَفَس الدساتير/البرامج.

أمّا من حيث الديمقراطية، فإنّ النقاشات حول هندسة السّلطات قد عرفت (على عكس ما كان متوقعاً) انتصاراً واضحاً للاختيار الذي راهن على تصحيح (الرئاسوية)، وتقليم مظاهرها (السلطوية)، مقابل انحسارٍ بيّن للدعوات البرلمانية، وفي كثير من اللحظات قُدِّمت مزايا النظام الرئاسي المُعَقْلن، أو حتى شبه الرئاسي، كضمانة مؤسسية لتجنب مخاطر الانزلاق (المُمْكن)، الذي قد يحمله الاختيار البرلماني، من حالة الدولة الاستبدادية إلى حالة الدولة الفاشلة.

وإذا كانت هذه التعميمات لا تَعْنِي أنّ ثمة بعض الفروق الجوهرية بين التجربتين المصرية والتونسية، أو بين باقي التجارب الأخرى، أو حتى بين دستوري مصر لعام (2012م) و(2014م)، فإنّ مسارات الدسترة، على العموم، واكبت، كذلك، انهيار المثالية الدستورية، المليئة برومانسية الثورة، وحرارة الساحات العامة، التي تنظر إلى الدساتير كوثائق تأسيسية، وعقود اجتماعية تطبع اللحظات الكبرى لتحول الأمم، وانتصار فكرة الدساتير (التكتيكية)، التي تأتي ترجمةً (آنيّة) لموازين القوى المتصارعة من أجل السلطة، في المرحلة المُعَقَّدَة لما بعد اليوم الأول للثورة.

إنّ الإشكاليّة التي يقترح كتاب (**الربيع العربي والدستورانية**) معالجتها، مع التركيز على الحالة المغربية، واستحضار التجربتين التونسية والمصرية، هي مدى تمثّل التحوّلات الدستورية لما بعد (2011م) قيمَ الدستورانية، وفكرةَ الدستور الأصلية، كوثيقة لتقييد السلطة، وهل تشكّل هذه التحولات محاولة لتجاوز الإطار الدستوري لزمن السلطوية العربية؟

إنّ ما نقصده بالدستورانية، هنا بالضبط، تلك المنظومة من الآليات التي تسمح بميلاد نسق فعّال من القيود التي تهمّ ممارسة الحكم، سواء من خلال توزيع السلطات، أم قواعد المنافسة والمسؤوليّة السياسيّة للحكومة. ولا شكّ في أنّ هذا التذكير من شأنه أن يجعل مقاربتنا قائمة على التفكير في النصوص الدستورية المُنتَجة في سياق ما بعد انفجارات (2011م)، في ضوء مقارنتها بمبادئ الدستورانية الغربية، المرتبطة بسموّ الدستور، وبوظيفته الأصلية في تقييد السلطة، وتحديد مساحات اشتغال المؤسسات الدستورية، لاسيّما أن السلطوية العربية نجحت في خلق (دساتير بلا دستورانية)؛ دساتير على هامش السلطة، عوض أن تكون ميثاقاً لتنظيمها، ومقتضياتٍ لكبحها.

لقد فعلت السلطوية العربية بالدساتير ما تفعله، عادةً، الأنظمة السلطوية بالقانون. تريده خادماً طيّعاً لأهدافها السياسية، ولا تقبل به، أبداً، سيداً. سيادة القانون أمر منافٍ لطبيعة هذه الأنظمة؛ حيث تحرص الدولة على أن تكون دولة قانونية، دون أن تتحوّل إلى دولة للقانون، وحيث تضمّ الدولة عدداً من المؤسسات، دون أن تصبح دولة للمؤسسات.

إنّ السلطة، في حالات السلطوية العربية، لم تخرج من بنود الدستور حتى تُكِنَّ له الاحترام اللازم. إنّها، وفقاً لإيديولوجيتها التأسيسية، سابقة على الدستور نفسه، وأسمى من الدستور ذاته. إنّها وليدة شرعيّة التاريخ البعيد، أو هي تعبير عن إرادة الله في أرضه، أو ترجمة لفكرة الثورة (المجيدة)، ولتنظيمها الحزبي العتيد.

ولذلك، عوض أن تكون الدولة، هنا، محكومة بالدستور، كنّا أمام أنظمة سياسية سلطوية تحكم بالدستور، إلى جانب باقي آليات الضبط الأمني والتوزيع الريعي.

لقد ظلّت السلطوية العربية ترمي بوثائق الدستور، التي لم تَسْتَغْنِ عنها لدواعي تأثيث الواجهة الليبرالية المزعومة، إلى ظلال الهامش السياسي، محوّلة إياها إلى ما يشبه المَجاز، ومعرّضة تطبيقها لنزعة تقريبية محكومة بالتقدير السياسي للحاكمين. إنّها مجرد نصوص للاستئناس؛ لا بأس في الاستناد إلى فصولها، إذا كان ذلك في مصلحة السلطة، ولا بأس في الالتفاف والتحايل عليها، بكلّ ممكنات الهندسة القانونية، سواء بإصدار قوانين ولوائح تفرغ المبادئ الدستورية من مضمونها وجوهرها، أم بخلق مساحات من الاستثناءات التي تكاد، في النهاية، تخنق القواعد الأصلية، لتتحوّل إلى قاعدة عامة، عندما لا يمكنها أن تضمن اصطفاف الدستور إلى جانبها، وتعجز عن تتفيهه بقوانين مشوّهة، أو بتعطيله لغاية مرور المرحلة الطارئة/الدائمة، فتعمد مباشرةً إلى انتهاكه وخرقه بلا أدنى هاجس أخلاقي!

إنّ ما يمكن تقديمه كفرضية أساسية لهذا المُؤَلّف، هو اعتبار هذه التحولات الدستورية، على الرغم من أهميّتها، عموماً، في مسار البناء الديمقراطي، لا تمثّل قطيعة حاسمة على مستوى الإقرار بروح الدستورانية، وترسيخ مسألة سموّ الوثيقة الدستورية المقيّدة للسلطة. وهنا، إنّ هذه الفرضيّة ترتبط بسياق الثورة، وسياق الإصلاح؛ إذ لا تنسحب، فحسب، على الحالة المغربيّة، التي تميّزت بمنطق الاستمرارية؛ بل تنسحب، كذلك، على باقي تجارب التحول الدستوري، الذي انطلق من حالات ثوريّة واضحة.

فعلى الرغم من أنّ التجربة الدستورية المغربية مُنخرطة في إطارٍ سياسيٍ مُختلف، إلا أنّها، بِقَدْرِ تفاعلها مع (الربيع العربي)، نهضت على مُقاربة تنتصر لمبدأ الإصلاح في ظل الاستمرارية. غير أنّ هذا لم يُعْفِ الدستور المغربي من آثار موجة دستورانية الربيع العربي. فدستور (2011م) يُشكّل حالة مدرسيّة لِما يمْكن المُغامرة به؛ ويمكن تسميته (دستوراً للسياسات العامة)، حيث تجاوب النص القانوني الأسمى

مع سياقه الاحتجاجي، ومع فورة الطلب الاجتماعي، الذي تسارع مع (حركة (20) فبراير)، وهو ما جعل صياغة الدستور تعود، بقوّة، إلى تبني نَفَسٍ برنـامجيٍّ طبع أجيالاً قديمة من الدساتير الغربية.

ومن جهة أخرى، تشترك الوثيقة الدستورية المغربية مع دساتير ما بعد (2011م)، في اعتمادها السلطة التنفيذية موضوعاً رئيساً للإصلاح، وفي انفتاحها على نماذج دساتير الأجيال الجديدة: دساتير صُكوك الحقوق، والمُشاركة، والمُواطنة والمدنية، ثمّ في سَطوة النقاش حول الهوية إبّان صياغتها.

لقد شكّل سياق تبلور دستور (2011م) انعطافة حاسمة في مسار (النموذج المغربي للإصلاح)، الذي تكرّس منذ بداية الألفيّة الثالثة، وهو نموذج تأسّس على نجاح الدولة في تحويل النقاش من الإطار الماكروسياسي إلى إطارات جزئية: القضاء، الجهوية، التنمية البشرية، حقوق الإنسان... إلخ، ثمّ الانطلاق من خطاب الإصلاح، كمرجعية واضحة للسياسات العمومية، مع الحرص على إعطائه أبعاداً أكثر تقنية، وأقل تسييساً؛ حيث يختزل في ما سُمّي بـ(الحكامة) ما جعل خيار التحديث ينتصر على خيار الديمقراطية...

وأخيراً، ارتكز هذا النموذج على تحكّم الدولة في أجندة الإصلاح، عبر (تأميمها) لإيديولوجيا الإصلاح، التي أصبحت جزءاً من المشترك العمومي، ما كسر احتكارية الحقل الحزبي لإنتاج مطالب الإصلاح، لاسيما مع قدرة الدولة على بلورة مرجعيات حديثة للإصلاح (تقرير الإنصاف والمصالحة، تقرير الخمسينية...)؛ بل نجاحها في عملية (اختصار دورة المطالب)؛ حيث لم تبْقَ الدولة أسيرةً لمطالب المجتمع والأحزاب، بقدر ما خلقت آليات مؤسسية وموضوعاتية لإنتاج المطالب والتوصيات، وتشغيل (التغذية الذاتية) للنظام السياسي.

لكنّ هذا النموذج تبيّنت محدوديته مع آثار الحراك الإقليمي الذي انطلق عام (2011م)، وشكّلت دينامية (20) فبراير امتداده المغربي، باعتبارها طلباً مكثّفاً على السياسة، وعلى الإصلاح الدستوري الشامل، وبقراءتها كلحظة حاملة لمعادلة جديدة للإصلاح السياسي والدستوري؛ معادلة تتجاوز (المحاورة الثنائية)، التي ظلت تطبع ملف الإصلاحات المؤسساتية بين الأحزاب والدولة، ما يطرح السؤال حول حدود التحولات العميقة في النسيج الاجتماعي، وهل توحي بميلاد ما يسميه بعض الباحثين (مجتمع المواطنين) القادر على التعبير الذاتي عن مطالبه، دون الحاجة إلى المرور الحتمي عبر الوساطات (التقليدية)، لاسيما مع توافر إمكانات ولوج سهلة إلى (الفضاء العمومي).

إنّ سياق دستور (2011م) لا يرتبط، فحسب، بعودة الإشكالية الدستورية إلى الواجهة كعقدة مركزية لأي إصلاح، وبالحاجة إلى إصلاح (السياسة) و(المؤسسات)، بل يرتبط بالعمق المجتمعي، الذي انطلقت منه المطالب الدستورية، وبدور الشارع في احتضان هذه المطالب، ثم باتساع غير مسبوق لدائرة الحوار العمومي حول قضايا الدستور.

لا شكّ في أنّ هذه الشروط التاريخيّة، التي أطّرت مسلسل بلورة دستور يوليو (2011م)، قد انعكست، بالضرورة، على طبيعة هذه الوثيقة. فعمق المطالب الدستورية، والطريقة التي قُدّمت بها، والخلفية الإقليمية الضاغطة، أمور جعلت موضوع ومضمون الإصلاح الدستوري ينتقل من دائرة ضبط التوازن بين البرلمان والحكومة، إلى دائرة أكثر أهميّة، وهي توزيع الصلاحيّات داخل السلطة التنفيذية. ومن جهة أخرى، أدى انفتاح الحوار العمومي، حول المراجعة الدستورية، على المجتمع المدني، والحركة الجمعوية، إلى صياغة دستور لا تُعدُّ السلطة والمؤسسات هاجسه الوحيد، بقدر ما يجسّد، كذلك، دستوراً للمواطنة وللحقوق.

في هذا الكتاب، نقترح فتح مسالك أولية لقراءة وثيقة (2011م) كدستور للسياسات العمومية، منطلقين من كون السياسات العامة، بالأساس، أحد مخرجات النظام الدستوري، وجزء من الأجوبة اليومية للنظام السياسي، ودليل على مشروعيّته.

إنّ التفكير في مقاربة (قانون دستوري للسياسات العمومية) يجعلنا نتساءل عن قابلية الوثيقة الدستورية للتوصيف، كوثيقة مرجعية من الناحية القيمية، والتوجيهية، والمعيارية، للسياسات العمومية، وعن مدى الأثر الذي قد تخلقه هذه الوثيقة بشأن تقاليد هندسة السياسات العمومية المتميزة بالهيمنة (التقنوإدارية)، فضلاً عن دراسة الدستور كمجموعة مساطر وآليات لضبط مسار إنتاج، وتنفيذ، وتقييم، السياسات العمومية، ودور المؤسسات الدستورية والمواطنين في ذلك، في ظلّ التحوّل من خطاب (تغيير الدستور) إلى خطاب (التغيير بالدستور).

وعلى قصر التجربة الدستورية الحالية، فإنّها تبقى، دون منازع، التجربة الأكثر تميزاً بتضخم الحديث عن (التأويل)؛ إذ لا يكاد يُذكر دستور (2011م) إلا مقترناً بالحاجة إلى (التأويل الديمقراطي)، سواء في خطابات الأحزاب، أم الصحافة، أم المجتمع المدني؛ بل داخل الخطاب السياسي للمؤسسة الملكية؛ حيث سبق لخطاب ملكي أن أكّد ضرورة اعتماد التأويل الديمقراطي للدستور.

والواقع أنّ (فحص) الوثيقة الدستورية يبيّن (قابليتها) القانونية والسياسية لتأويلات متباينة، ليس لأسباب لها علاقة بالصياغة والشكل، ولكن أساساً لنهوض النص الدستوري على جملة من (التوترات) المهيكلة، التي تفتح الباب (موضوعياً) أمام إمكانات تأويلية متعددة.

وتتعلق هذه التوترات بتعايش/تنازع المنطقين الرئاسي والبرلماني داخل هندسة توزيع السُّلط داخل الدستور، ثم بتعايش/تنازع النمطين التمثيلي والتشاركي داخل تصور هذا الدستور لفكرة الديمقراطية، ثمّ بتعايش/تنازع مرجعيتي الهوية والمواطنة داخل البناء القيمي، الذي تقترحه وثيقة (29) يوليو (2011م). هذا دون أن ننسى ما يمكن اعتباره توتراً (مزمناً) لكلّ الدستورانية المغربية، من خلال بحث مدى احتفاظ

التجربة الدستورية الحالية بإشكاليتي السمو والازدواجية، وهما الإشكاليتان اللتان طبعتا مسار الحياة السياسية والدستورية في المغرب، لاسيما منذ بدايات الثمانينيات.

وإذا كنّا نعتزم الاشتغال على دستور (2011م)، من زاوية التفكير فيه كدستور للسياسات العمومية، والتساؤل عن الأثر الذي قد يخلقه هذا النص القانوني على تقاليد هندسة، وصياغة، وتقييم، هذه السياسات، والتأثير فيها، فإنّ القراءة، التي نقترح لهذه الوثيقة، في هذا العمل، تنطلق، كذلك، من رصد الآثار السياسيّة لهذه التوترات. فإذا كان التوتر (الأصلي) للدستورانية المغربية يرتبط، من جهة، بالعلاقة بين دستور مكتوب، وبين دستور ضمني (أسمى)، فإنّه من المهمّ الوقوف على جواب دستور (2011م) عن إشكالية الازدواجية، وآثارها على مبدأ الشرعية والسمو، الشيء الذي سيوضح مدى تجاوز حالة التطبيق التقريبي للدساتير، التي تصبح مجرد نص للاستئناس حسب التقديرات السياسية للفاعلين.

إنّ الهندسة الدستورية، بطابعها شبه الرئاسي، وبنزوعها البرلماني، جعلت البعدين الرئاسي والبرلماني حاضرين داخل توازنات العلاقة بين المؤسسات والسلطات، وهذا ما يؤدّي، عملياً، إلى تصوّر توتر سياسي مهيكل للعلاقة داخل السلطة التنفيذية بين المؤسسة الملكية والحكومة، لا شكّ في أنّ التباسات المجال المشترك بينهما ستعمل على تغذيته.

ومن جهة أخرى، فقد أكّد توالي العديد من الوقائع السياسية أنّ حضور مظاهر الديمقراطية التشاركية، إلى جانب البعد التمثيلي، قد أنتج أثره المباشر في صياغة علاقة متوترة بين مؤسسات (التمثيل)، وبين هيئات الحكامة الجيدة.

وفي مجال المرجعية الفكرية للوثيقة الدستورية، إن تجاذب خطاب الكونية وحقوق الإنسان، مع خطاب الهوية، والخصوصية، والثوابت، لا شكّ في أنّه سيعرض الممارسة لتوترات قيمية مؤكدة.

إنّ الحديث عن التوترات المهيكلة للدستور لن يستقيم، طبعاً، دون الإشارة إلى توتر (الممارسة)، الذي يخلقه تفعيل نصوص الدستور، الذي تنتجه، كذلك، تأويلات هذه النصوص من طرف القضاء الدستوري، وتمثلات الفاعلين، واستراتيجيات تعاملهم معها.

ولا شك في أنّ رصد تحوّلات (الفكرة البرلمانية) يصلح مؤشراً محدّداً لقراءة مسار (تنزيل) الدستور، في علاقة بمتطلبات التحول الديمقراطي، الذي قدّمه الخطاب السائد حول دستور (2011م)، بوصفه إحدى غاياته الكبرى.

كيف يُمكن، إذاً، تحليل الدستور المغربي كنص مطبوع بسياق دُستورانية (الربيع العربي)، من خلال قراءته، أولاً، كدستور للسياسات العمومية، ثم، ثانياً، كوثيقة حاملة لتوتراتها المُهيكلة؟

وكيف يمكن التعامل معه، من جهة، كجواب عن إشكالية (السياسات)، ومن جهة أخرى، كجواب عن إشكاليات (السياسة)؟

في هذا الكتاب، تُطرح، كذلك، بعض الأسئلة حول مآلات الدولة الوطنية في ضوء أحداث (2011م)، ونقترح تفكيك دستورانية الربيع، من خلال التفكير في الأجوبة، التي قدّمتها دساتير ما بعد الثورات (في تونس ومصر)، لأسئلة الهوية، وقضايا الدولة المدنية، ومحددات الانتماء الجماعي، ولموضوع نظام الحكم، وإشكالية توزيع السلطة، ولمسألة السياسات القادرة على مواجهة انفجار الطلب الاجتماعي المتزايد، ثم لإشكاليات الحرية وحقوق الإنسان.

إنّ هذا التفكيك هو الذي سيسمح بإعادة تركيب دستورانية الربيع، وفق أربعة دساتير متجاورة ومتداخلة؛ دستور الهوية، ودستور السلطات، ودستور الحقوق، ودستور السياسات.

لنطرح، في العمق، سؤال دلالات الانتقال الدستوري في بلدان الربيع، ومدى استيعاب دساتير ما بعد الثورات الدستورانيةَ الغربية، وإلى أيّ حدٍّ سنعيد، في ضوء تحوّلات (2011م)، تعريف الدساتير كنصوص لتقييد السلطة، ولحماية الحرية، وهل ستكون جديرةً، هذه المرّة، باسمها، حاملةً معناها الكامل، وفكرتها الأصلية، أو ستظل مجرد مجازٍ قانوني، ونصوص للتطبيق التقريبي الخاضع لمزاج الحاكم، مجرّدةً من هيبة السمو والعُلوية تجاه السلطات، كل السلطات؟! وهل، في النهاية، انتقلنا مع هذه الدساتير إلى حالة دستورانية جديدة؟

قراءة في كتاب

(الربيع العربي والدستورانية
قراءة في تجارب: المغرب، وتونس، ومصر)

بثينة قروري

أستاذة في كلية الحقوق،
جامعة القاضي عياض – مراكش

نحاول، في هذه الورقة، أن نقدّم قراءة في كتاب الأستاذ حسن طارق **(الربيع العربي والدستورانية، قراءة في تجارب: المغرب، تونس ومصر)**، من منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، وهو الكتاب الذي حصل على جائزة المغرب للكتاب، من فئة العلوم الاجتماعية، برسم الموسم الثقافي (2015م).

يندرج هذا المؤلف ضمن حقلي علم السياسة والقانون الدستوري، وهو عبارة عن أطروحة منسجمة جمعَ فيها الباحث جملة من الأفكار، التي واكب بها صيرورة الحراك العربي، وما تبعه من نتائج سياسية، من خلال مجموعة من المقالات الرصينة، والدراسات الجادّة. وقد ركّز الباحث، في كتابه، على الحالة المغربية؛ إذ خصّص لها حصّة الأسد من الكتاب، مع استحضار التجربتين التونسية والمصرية.

وينتمي الكتاب إلى جيل جديد من الكتابات، التي حاولت أن تواكب الحراك العربي بالتحليل والدراسة من زاويتين:

الزاوية الأولى: محاولة تحليل الظاهرة بأبعادها السوسيواقتصادية والسياسية، وفهم ديناميتها من الداخل، والوقوف عند الأسباب الكامنة وراء هذه الثورات، أهي نتاج حالة انفجار داخلي، أم حصيلة تفاعلات محلية وإقليمية؟

الزاوية الثانية: محاولة تحليل مخرجات الحراك السياسي ونتائجه من الناحية المؤسساتية والدستورية؛ أي من ناحية الهندسات الدستورية الجديدة، التي أفرزها منطق إعادة توزيع السلطة على ضوء مطالب الميادين والقوى السياسية الجديدة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نقرأ الإشكالية الرئيسة التي يحاول الباحث تطويرها، وهي المتعلقة بمدى تمثل التحولات الدستورية لما بعد (2011م) لقيم الدستورانية، ولفكرة الدستور

الأصلية، كوثيقة لتقييد السلطة، كما يحاول الباحث، في كتابه، الإجابة عن سؤال: إلى أيّ حدٍّ تشكل هذه التحولات محاولة لتجاوز الإطار الدستوري لزمن السلطوية العربية؟

يقصد الباحث بمفهوم الدستورانية: منظومة الآليات، التي تسمح بميلاد نسق فعال من القيود، التي تهم ممارسة الحكم، سواء من خلال توزيع السلطات، أم من خلال قواعد المنافسة والمسؤولية السياسية للحكومة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يقدم الباحث فرضية أساسية ظلت حاضرة بشكل نسقي في مختلف مفاصل أطروحة الكتاب، وهي أن التحوّلات التي عرفتها هذه البلدان، سواء في سياق الثورة أم في سياق الإصلاح، لا تمثّل، على الرغم من أهميتها، قطيعة حاسمة على مستوى الإقرار بروح الدستورانية، وترسيخ مسألة سمو الوثيقة الدستورية المقيدة للسلطة.

وفي مقاربته للإشكالية الرئيسة، ومحاولته اختبار فرضيته السابقة، يقف الباحث على خصائص التجربة الدستورية المغربية، التي قامت، على خلاف مصر وتونس، على مبدأ الإصلاح في ظلّ الاستمرارية، لكنّها تشترك معهما، في المقابل، في جعل السلطة التنفيذية موضوعاً رئيساً للإصلاح، وفي انفتاحها على نماذج دساتير الأجيال الجديدة: دساتير صكوك الحقوق، والمشاركة، والمواطنة، والمدنية، ثمّ في سطوة النقاش حول الهوية إبان صياغتها. وفي هذا الإطار يفكّك الباحث، ويعيد تركيب ما يصطلح عليه دستورانية الربيع إلى أربعة دساتير متداخلة هي: دستور الهوية، ودستور السلطة، ودستور الحقوق، ودستور السياسات.

وينتهي الباحث إلى مجموعة من الخلاصات، أهمّها أنّ دستورانية (الربيع العربي) تعيش مأزقاً بنيوياً، وأهم تجليات هذا المأزق هو الفجوة أو المفارقة بين الدستورانية وبين الديمقراطية، وكذا، محدودية تمثُّل الفاعلين السياسيين للنص الدستوري.

ويخلص الأستاذ حسن طارق، في كتابه، إلى ما سمّاه ـ«العودة القوية لشعار الدولة الدينية، الذي يشكّل محاولة في العمق لوأد فكرة الدستور نفسها»، وربما الارتداد على ما سمّاه «التراث المتواضع للسلطوية العربية في مجال الدساتير»، وهكذا عدّ الباحث أنّ «الدولة الدينية تبدأ، في المنطلق، بنفي ممكنات التعاقد القانوني بطابعه الوضعي، والبشري، والنسبي»، وهي الفكرة التي نراها قابلة للنقاش، وسنحاول مقاربتها من زاوية أخرى، في حيز آخر، من هذه الورقة.

ومن الخلاصات الأساسية، التي ينتهي إليها الأستاذ طارق، أن المغرب يعيش مرحلة اصطلح عليها بمرحلة الانتقال الدستوري، حيث تطبيق دستور (2011م)، وتفعيله، مرتهن، ومتوقّف، على تعقد تطبيقه وتفعيله، وهي المرحلة التي تشهد تنامي خطاب تطبيق الدستور عوض خطاب الإصلاح الدستوري، الذي ظل مهيمناً لعقود.

وهذا يعني أنّ الخروج من السلطوية، بالقدر الذي يتطلّب وثيقة دستورية جديدة، وبالقدر الذي يتطلّب شرطاً ثقافياً وسياسياً، يُترجم في صيغة ثقافة دستورية جديدة تولي هتماماً واحتراماً أكبر للنصوص والتعاقدات التأسيسية المكتوبة.

ومن الخلاصات، التي يؤكّدها الباحث، أنّ التعاقد الدستوري لا يكفي، عادةً، لتدشين مسار الانتقال إلى الديمقراطية، ولكنه يبقى مؤشراً على مدى قدرة النخبة والقوى السياسية والاجتماعية على الالتزام بقواعد عملية سياسية جديدة، تنهض على التداول السلمي للسلطة، ودورية الانتخابات، وفصل السلطات، واحترام الحقوق والحريات.

ولذلك، إنّ قياس درجات التحوّل السياسي لا يرتبط، فحسب، بوجود الدستور كوثيقة سياسية وقانونية، في حدّ ذاتها؛ بل بمدى استبطان النخب لفكرة الدستورانية، ولمبادئ سمو القانون الأساسي، ولوظيفة الدستور الأصلية، في تقييد السلطة. وعليه، فإن مسار الخروج من السلطوية طويل ومعقّد، ويشكّل البناء الدستوري أحد مداخلها الممكنة، وليس سدرة منتهاه.

أما بالنسبة للحالة المغربية، فإن الكاتب يطرح تساؤلاً جوهرياً، يحاول من خلاله الإجابة عن الإشكالية التي طرحها في البداية، وهو المتعلق بالسلطة التنفيذية، التي يُقرّ بأنّ المؤسسة الملكيّة والحكومة يقتسمان مجالها، لكنّه يتساءل: في أفي إطار التعايش يتمّ ذلك، أم في إطار تراتبية؟

وقبل مناقشة الكاتب في بعض الخلاصات، أريد أن أعبّر عن اتفاقي الكامل مع الباحث في أنّ الدستور المغربي يحتوي على مساحات من الظلّ والفراغات التي تحتمل أكثر من تأويل، والتي تُعدُّ الثقافة السياسية للنخبة، والمتغيرات السياسية، وموازين القوى، هي المحدّد الرئيس لملئها.

إن التجربة الدستورية المغربية تبقى لها خصوصيتها، التي تتسم بالانتقالية، سواء في ذلك ذات الطابع الدستوري أم السياسي.

في مناقشة فكرة السلطة التنفيذية:

لعلّنا جميعاً نتذكر أن أغلب الشعارات، التي رُفعت خلال حراك الشارع، في (20 فبراير)، تمحورت حول مطلبين أساسيين: إسقاط الفساد، والملكية البرلمانية، وهما الشعاران اللذان اختزلا تصوراً عميقاً للإصلاحات الضرورية، والمستعجلة، والملحّة في المغرب، وهي مطالب قديمة، وظلّت حاضرة بشكلٍ متجدّد خلال مختلف محطات التاريخ السياسي المغربي، لكنّها رُفعت، هذه المرّة، في سياق جديد، وغير مسبوق في تاريخ البلاد.

لقد حسم الدستور، من حيث بنيته، في تخصيص الحكومة بالسلطة التنفيذية، وذلك من خلال تخصيص الباب الخامس منه للسلطة التنفيذية، وهو ما يؤكّد، مع نصّ الفصل (89)، على الآتي: «تمارس الحكومة السلطة التنفيذية. تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي، وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة موضوعة رهن تصرّفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية». وبموجب الفصول الجديدة في الدستور الحالي، فإنّ رئيس الحكومة يمارس السلطة التنظيمية، ويعيّن في الوظائف المدنيّة في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، ويعني إرجاع العديد من المؤسسات العموميّة إلى منطق التبعية للحكومة، وإخضاعها للسياسة العامة للدولة، التي أصبحت من اختصاص مجلس الحكومة، قبل عرضها على المجلس الوزاري.

لقد أصبح مجلس الحكومة (الفصل 92) يتداول في السياسات العمومية، والسياسات القطاعية، وفي القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان، وبالنظام العام، وفي مشاريع القوانين، ومنها قانون الماليّة، الذي تعرّضت وجهاته العامّة في المجلس الوزاري، وفي مراسيم القوانين، وفي مشاريع المراسيم التنظيمية، وفي المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري، وفي تعيين الكتّاب العامين، ومديري الإدارات المركزية في الإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والعمداء.

بل إنّ الدستور خارج الاختصاصات التنفيذية، أعطى رئيس الحكومة إمكانيّة حلّ مجلس النواب، وذلك بعد استشارة الملك، ورئيس المجلس (الفصل 104)، كما مكّنه من الحقّ في اتخاذ المبادرة لمراجعة الدستور (الفصل 172).

إذا كانت القراءة في الباب الخامس من الدستور تفضي إلى أنّ المكانة، التي يحتلّها رئيس الحكومة في الدستور الجديد، تجعل منه الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، فإنّنا، بالرجوع إلى فصول أخرى من الدستور، نجد أنّه ترك مجموعة من نقاط التماس بين الحكومة، كسلطة تنفيذية أصلية، وبين المؤسسة الملكية، كسلطة عليا، فعند قراءة (الفصل 47) من الدستور، الذي يعطي الملك الحقّ في المبادرة في إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم، كنموذج، نجد أنّه يكشف عن هذه الثنائية في السلطة التنفيذية، لكنّ الفرق بين الدساتير السابقة والدستور الحالي أنّ هذه الثنائية تطمح إلى تحقيق نوع من التوازن، لكنّها تصطدم، على أرض الواقع، بموازين القوى السياسية، التي تجعل النص الدستوري عصيّاً على التطويع القانوني، وتفسح المجال أمام ممارسة سياسيّة بعيدة عن الطموح الذي يتبادر إلى الذهن عند قراءة النص الدستوري بشكل حرفي. وهنا لن تعوزنا التمارين التطبيقية للبرهنة على هذه الحقيقة من واقع الممارسة السياسية اليومية، والتي تحتل فيها التعليمات الملكيّة، والقرارات الملكية، والتعيينات الملكية، والتدشينات الملكية، والخطب الملكية، موقع الصدارة في قلب السلطة التنفيذية.

في مناقشة قضية الهوية والدستور:

في هذه النقطة، أعتقد أنّ الكاتب لم يأخذ المسافة الضرورية، وهو يجزم، في إحدى خلاصاته، بأنّه لا يمكن الجمع، بتاتاً، بين خطابات الهوية وبين الدستور، التي رأى أنها تترك شروخاً في المواطنة، وهي الفكرة التي استعرضها في كتابه بصيغ مختلفة؛ إذ رأى أنّ انتعاش خطابات الهوية لا يسعف، دائماً، في انبثاق مفهوم المواطنة.

إنّ الوقوف عند قضايا الهوية والمواطنة، في علاقتها بالدستور، يتطلّب منّا استعراض التجارب الدستورية الحديثة، وكيف تعاطت مع قضايا الهوية في الحياة السياسية، كما يتطلب من الباحث تحليل السياقات التاريخية والثقافية، التي برزت فيها الثورات الكبرى، التي عرفها تاريخ الإنسانية الحديث، فالثورة الفرنسية كانت ثورة وطنية لا ثورة ديمقراطية فحسب، والحركة الدستورية في أوربا انتعشت في أعقاب بناء الدولة القومية.

صحيح أنّ الديمقراطية الحديثة نشأت من خلال وعي الأفراد داخل المجتمعات بحقوقهم كمواطنين، مقابل حالة سابقة انعدمت فيها الحقوق، وساد فيها انعدام المساواة، لكن هذا الواقع، في المقابل، رافق صعود ترسيخ الشعور بالهوية الوطنية الفرنسية، من خلال نشر اللغة الوطنية، وتهميش اللغات واللهجات المحلية. وعليه، فإنّ صعود خطاب الهوية، في سياق الثورات، أو في السياق الإصلاحي، لا يمكن أن نعدّه بمثابة قطيعة مع الديمقراطية، ومع الدسترة؛ بل إنّ الديمقراطيات الحديثة نشأت من خلال وعيها بهويتها، ما يفتح النقاش على نافذة جديدة للتحليل تطرح حسم قضية الهوية، كشرط في التحوّل الديمقراطي لا مناص منه؛ لنزع فتيل التوتر الهوياتي والتقاطب على أساس (المدافعين على حصون الهوية)، ومن (يعملون على استهدافها والنيل منها)، وهو ما يمرّ عبر حتمية تجاوز الصراع النكد بين ثنائية (الإسلامي) و(العلماني)، وفتح آفاق وضعية ومادية للتنافس السياسي، بعد حسم سؤال الهوية، وما يرتبط بها من ثوابت غير قابلة للتجاوز، كما يطرح، في الوقت نفسه، إشكالية المسألة الدينية، وما تستلزمه من تجديد، واجتهاد، وإصلاح.

إنّ استمرار النقاش حول موضوع الهوية في مغرب ما بعد دستور (2011م)، على الرغم من دسترة هذا الموضوع بمنطق «التوافقات والترضيات الثقافية»، حسب قول الباحث، سيرهن مرحلة مهمّة من التاريخ السياسي، وحتى الثقافي المغربي، وهنا، نسطّر أنّ القوى الحية للمجتمع لم تقمْ بالنقاش اللازم، والتوافقات الضرورية السابقة على الدستور، وما تحتاج إليه مثل هذه التوافقات التاريخية، من زمن سياسيّ لم يتوافر لدى الطبقة السياسية والفكرية التي اشتغلت على كتابة مشروع الدستور تحت هدير شعارات (20 فبراير)، وتحت ضغط الأجندة السياسية المستعجلة لإغلاق قوس الإصلاح.

لقد شكلت اللحظة الدستورية (2011م) محطة للإجابة على مطلب مجتمعي، لتجاوز حالة الفوران التي عرفها الشارع، ومن ثمّ لم تأخذ الحيّز الزمني والفكري اللازم في نقاش القضايا الإشكاليّة، التي هي محلّ خلاف. وعليه، أتفق مع الباحث في أنّ الالتباسات التي جاء بها الدستور، في هذا المجال أو غيره، ستغذّي التوتر ما لم يصل المجتمع إلى حالة من الوعي تجعله يحسم هذه الإشكالات، عبر نقاش يتجاوز الخطابات السائدة في هذه المرحلة، ويتوقف الأمر، كذلك، على مستوى النضج الذي تعبّر عنه النخبة السائدة.

إنّ القيام بهذا الحوار التاريخي بين القوى المختلفة فكرياً سيكون حتمياً لتجاوز أيّ قراءة متسرعة تميل إلى البحث عن أجوبة سهلة وتبسيطية للقضايا المعقدة، وتختزلها في صياغات منمّقة، ظاهرها التوافق، وباطنها من قبله الفرقة، والصراع، والعذاب.

في مناقشة العودة لشعار الدولة الدينية ووأد الدستور:

يقدّم الباحث فكرة مفادها أنّ العودة القوية لشعار الدولة الدينية شكّل محاولة، في العمق، لوأد فكرة الدستور نفسها، وربّما الارتداد عمّا سماه الأستاذ طارق «التراث المتواضع للسلطوية العربية في مجال الدساتير»؛ إذ رأى أنّ الدولة الدينية تبدأ، في المنطلق، بنفي ممكنات التعاقد القانوني بطابعه الوضعي، والبشري، والنسبي.

أنا، هنا، لست بصدد النقاش النظري لمفاهيم الدولة المدنية، والدولة الدينية، لكنّني أريد أن أقف عند وقائع تاريخية قريبة متعلّقة بيوميات الثورات العربية.

إنّ حلقات الصراع في مصر وتونس لم تكن دائرة بين تيارات دينية تريد أن تقيم دولة دينية، وتيارات تريد إقامة دستور لدولة مدنية قوامها الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة.

إنّ التدافع السياسي كان بين تيارات ثورية مناهضة للاستبداد والسلطوية، وأخرى تقود ثورة مضادة للمحافظة على السلطويات المختلفة.

إنّ محاولة وأد التجربة الدستورية، في الدول العربية، كانت على يد الاتجاهات المضادة للديمقراطية، والاتجاهات التي قادت ثورات مضادّة ضدّ الرجات الشعبية المتطلعة إلى أنظمة حكم جديدة مختلفة عن أنماط الحكم السابق.

وفي هذا السياق، لابدّ من التذكير بالتمايز الواضح الذي حصل بين (التيارات الإسلامية)، والتي وقف بعضها مناصراً لعودة السلطوية والاستبداد، بينما اصطفّ بعضها الآخر إلى جانب شعار التحول الديمقراطي، والدولة المدنية، وأدى الثمن غالياً لمواقفه الرافضة لحكم العسكر، كما أنّ (التيارات العلمانية)

لم تقف كلّها ضد الاستبداد والتسلط؛ بل ناصر بعضها حكم العسكر، ونهض بعضها لإغلاق قوس التحول الديمقراطي، وأدى، بدوره، ثمن مواقفه.

لقد ظهر أنّ بعض التيارات التي تناصر الهوية كانت أكثر دفاعاً عن الديمقراطية، وأكثر استعداداً للقيام بالتوافقات اللازمة لتنتصر الديمقراطية، كما حصل مع (النهضة) في تونس، وحزب الحرية والعدالة في مصر، في حين اصطفت بعض التيارات اليسارية والليبرالية المصرية إلى جانب الاستبداد والسلطوية.

خاتمة:

وأخيراً، يبقى هذا الكتاب محاولة جادّة في تحليل الأنظمة الدستورية العربية المقارنة، بالاعتماد على مناهج القانون الدستوري، وبالاستناد، أيضاً، على مناهج علم السياسة، وتحليل التطور الدستوري في الواقع العربي، على ضوء تفاعلاتها الميدانية والسياسية.

فالنصّ الدستوري في غياب ثقافة دستورانية يصبح نصاً أدبياً محنطاً معزولاً عن وظيفته الأصلية النابعة من سموه القانوني والسياسي، والمتمثّلة في رسم حدود اختصاصات مختلف أنواع السلطات، التي يقرّها الدستور، وترسيخ المبادئ التي قام عليها الفكر الدستوري الحديث، ومن أهمّها مبدأ الفصل بين السلطات، كما تبلور في الكتاب الشهير لمونتسكيو (**روح القوانين**)، وكما جرى نقله إلى الواقع العملي في الديمقراطيات العريقة، فالسلطة لا تحدّ من غلوائها إلا السلطة، كما أنّ احتكار السلطة التنفيذية في جهة واحدة يكون المدخل إلى الاستبداد، والمدخل إلى الثورة كذلك، ورحم الله الكواكبي؛ إذ قال: السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

قراءة في كتاب

(الربيع العربي والدستورانية قراءة في تجارب: المغرب، تونس ومصر)

الحسين اعبوشي
أستاذ باحث
جامعة القاضي عياض

اختار أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، في جامعة الحسن الأول في سطات، الدكتور حسن طارق، للمؤلَّف، الذي نال جائزة المغرب للكتاب لعام (2015م)، صنف العلوم الاجتماعية، عنوانَ (**الربيع العربي والدستورانية قراءة في تجارب: المغرب، تونس ومصر**).

صدر الكتاب عن (المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية)، ضمن سلسلتها مؤلّفات وأعمال جامعية رقم (105)، في مدينة الرباط، في المغرب، سنة (2014م). ويقع الكتاب في (331) صفحة، وهو مقسّم إلى مقدّمة، وثلاثة أقسام، وخاتمة، وقائمة بأهم المراجع المعتمدة.

يندرج هذا العمل، للأستاذ حسن طارق، ضمن انشغالاته الفكرية بالمسألة الدستورية، وعلاقاتها بإشكاليات التحول نحو الديمقراطية بكلّ أبعادها المؤسساتية، والثقافية، والقيمية، وبكلّ تمفصلاتها مع قضايا الدولة، والمواطنة، والذات، والهوية. جاء هذا المؤلَّف في سياق التحولات الكبرى التي يعرفها عدد من البلاد العربية، وهي تحوّلات تضع، أفقاً لها، الانتقال الديمقراطي عبر دسترة السلطة ودمقرطتها.

كما جاء هذا الكتاب في سياق ضمور المواكبة العلمية، والنقدية، والتحليلية، لما وقع من أحداث وتطورات، منذ أن أعطت ثورة الياسمين في تونس انطلاقتها أمام المواكبة الإعلامية المرئية والمكتوبة؛ بل إنّ هذه المواكبة الأخيرة كانت سبّاقة في وضع توصيفات الأحداث، والوقائع التي عرفها الربيع العربي.

يتمحور هذا العمل حول إشكال محوري يمكن تقديمه في صيغة سؤال: هل تجاوزت موجات الدسترة، التي أعقبت الربيع العربي، دساتير السلطوية العربية؟ وهل استحضرت هذه الموجة قيم الدستورانية، كقيم تؤسس لآليات تقنين وتقييد السلطة، وتوزيعها، وتداولها؟

عمل المؤلف على تفكيك عناصر هذا الإشكال، من خلال التركيز على الحالة المغربية، ومن خلال دراسة المسار التأسيسي لدستور (2011م)، ومن خلال دراسة مضامينه، ومقتضياته، مع استحضار التجارب الدستورية المقارنة لما بعد الربيع العربي لكلٍّ من تونس ومصر.

ينطلق التصوّر الناظم والموجه لهذا العمل من فكرة مركزية مؤداها أنّ التحولات الدستورية، على الرغم من أنّها لم تحقّق القطيعة المنتظرة، ولم تؤسس لدستورانية منتجة لشرعيات جديدة، قائمة على مأسسة السلطة، ودمقرطتها، فإنّ دساتير ما بعد الربيع العربي تجاوبت بأشكال ومستويات متباينة مع دستورانية الربيع العربي. لعلّ هذا ما جعل المؤلف يدرج الدستور المغربي، والدساتير ما بعد (2011م)، ضمن الجيل الجديد للدساتير، التي تؤسّس للحقوق والحريات، وللمشاركة المدنية، ولديمقراطية المواطنة، التي تحدُّ وتقيّد السلطة.

من خلال استحضار السياقات المرتبطة بدينامية (20 فبراير)، ومن خلال استحضار التحولات التي طالت مطالب الإصلاح السياسي والدستوري، سواء من حيث مصدر هذه المطالب، أم من حيث طبيعتها، أو عمقها، ومن خلال استحضار مميزات المسار التأسيسي لوثيقة (2011م)، يقترح المؤلف، من أجل قراءة هذه التحولات الدستورية، والتحقّق من مدى تمثّلها قيمَ الدستورانية، وتحقيقها انتقالاً دستورياً منتجاً لدستورانية جديدة، العديدَ من المداخل. نقف على تلك التي بدت للكاتب، لاعتبارات معرفية ومنهجية، أكثر قدرة على التفسير.

على هذا الأساس تُقدّم هذه الورقة قراءةً في هذا المؤلف، من خلال ثلاثة عناصر، أولاً: مدخل السياسات العمومية، كمدخل لقراءة دساتير الربيع العربي، العنصر الثاني: سنقف فيه على التوتّرات المهيكلة لدستورانية الربيع العربي، والعنصر الثالث: سنخصّصه لتحديد مميزات دستورانية ما بعد الثورات العربية، من خلال حالة تونس، وحالة مصر.

أولاً: مدخل السياسات العمومية:

ينطلق المؤلف من توصيف دستور (2011م) بأنّه(دستور للسياسات العمومية). ويؤسّس الباحث لهذا التوصيف من خلال استحضار الشروط، التي أطّرت المسار التأسيسي لوثيقة (2011م)، واستحضار انعكاس هذا المسار على مضامين هذه الوثيقة. فإذا كان سياق الربيع العربي محدّداً فيما عرفه المغرب من حراك اجتماعي، فإنّ دراسة الحالة المغربية تستدعي الوقوف على بعض العناصر التي تضفي على هذه الحالة نوعاً من الفرادة، على خلاف تجارب دول الربيع العربي. يلخّص الباحث هذه العناصر انطلاقاً من (النموذج المغربي للإصلاح)، ومن خلال اعتماد مقاربة (الإصلاح في ظل الاستمرارية).

ترى مقولة (النموذج المغربي للإصلاح) أنّ المغرب بدأ مسلسل الإصلاح منذ بداية الألفيّة الثالثة، وما يميّز هذا المسلسل انتقال المطالبة بالإصلاح من القوى السياسية إلى الدولة، من خلال اعتماد مقاربة حديثة في بناء تصوّرها للإصلاح، من خلال وثائق مرجعيّة تتجاوز المطالب الكلاسيكية للإصلاح، وتؤسّس لجيل جديد من الإصلاحات المؤسّسة لمشروعية الإنجاز. وعلى الرغم من أنّ دينامية (20 فبراير) وضعت هذا النموذج الإصلاحي في أزمة، فإنّه مكّن من تفادي الانفجار الكبير، وسهّل على الدولة إمكانات الاستجابة دون انتظار، (خطاب 9 آذار/ مارس 2011م للعاهل المغربي)، للمطالب التي رُفعت في الساحات العمومية.

من هنا، يُستَمدُّ توصيف المؤلف لدستور (2011م) (دستوراً للسياسات العمومية)، مشروعيّته، من منطلق أنّه استجاب للمطالب التي رُفِعَت في الساحات العمومية؛ «حيث تجاوب النص القانوني الأسمى مع سياقه الاحتجاجي، ومع فورة الطلب الاجتماعي، الذي تسارع مع (حركة 20 فبراير)، وهو ما جعل صياغة الدستور تعود، بقوّة، إلى تبنّي نَفَس برنامجيّ طَبَع أجيالاً قديمة من الدساتير الغربية» [1].

فما الخصائص، التي تكمن في إدراج دستور (2011م) ضمن الجديد من الدساتير؟ وما الخصائص التي تميّز دستور (2011م) (دستوراً للسياسات العمومية)؟

«تميّز الجيل الجديد من الدساتير العربية بمحاولة التوفيق بين العديد من أشكال وأنماط الدساتير، وفي السياق، يؤكّد المؤلف أنّ دستورانية (الربيع العربي) شكّلت تركيباً بين أربعة أصناف من الكتابة الدستورية: الدستور السياسي، والدستور الحقوقي، ودستور السياسات العامة، والدستور الثقافي» [2] . لم يخرج دستور (2011م) عن هذه المحاولات التوفيقية.

لم يخرج الدستور المغربي من المحاولة التوفيقية، التي ميّزت دستورانيّة الربيع العربي، حيث جعلته العديد من المقتضيات من الدساتير الجديدة، ويمكن الوقوف على أهم هذه المقتضيات، من خلال العديد من العناصر، منها حلّ إشكالية الهوية الدينية، واللغوية، والثقافية، وتحديد طبيعة الحكم، وطبيعة النظام؛ والتأسيس لنمطين من الديمقراطية: الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية التشاركية؛ وتحديد منظومة الحقوق والحريات، والتمييز بين الملك أميراً للمؤمنين، والملك رئيساً للدولة، ودسترة وظيفة المجتمع المدني، وتحديد أدواره الدستورية، ودسترة مؤسسات الحكامة الجيدة.

وتبقى الخاصية الأساسية، التي ركّز عليها المؤلف، اعتبار دستور (2011) دستوراً للسياسات العمومية؛ بل انطلق من هذه الخاصية لمقاربة هذه التجربة الدستورية، من خلال الوقوف على الأساس المرجعي، والقيمي، والمعياري، للسياسات العمومية، ومن خلال دراسة للمؤسسات الدستورية، التي تعمل على إعداد

1. طارق، حسن، الربيع العربي والدستورانية: قراءة في تجارب: المغرب، تونس، ومصر، المجلة المغربية للإدارة لمحلية والتنمية، 2014م، ص 22

2. المصدر نفسه، ص 22

وتقييم هذه السياسات، ومن خلال، أخيراً، دراسة الدستور كمجموعة من المساطر والآليات لضبط مسار إنتاج، وتنفيذ، وتقييم السياسات.

وقف المؤلف، في سياق قراءة الدستور المغربي دستوراً للسياسات، عند التحوّل الذي عرفته التجربة المغربية، في الانتقال من احتكار المؤسسات الدستورية التمثيلية، لإنتاج السياسات العمومية، إلى إشراك المواطن في مسلسل إعداد، وتتبُّع، وتقييم، السياسات العمومية، وذلك من خلال دسترة الأدوار الجديدة للمجتمع المدني، ودعم المشاركة المدنية، والمواطنة داخل المؤسسات، وفي إطار الديمقراطية التشاركية، سواء على المستوى الوطني، أم الجهوي، أو المحلي، ولعلّ هذا ما جعل المؤلف يتحدّث عن الانتقال، مع دستور (2011م)، من دستور المؤسسات إلى دستور المواطنة، والانتقال من نزع الطابع التقنوقراطي عن السياسات العمومية، وتزايد تسييس السياسات و«تحويلها إلى أحد رهانات الحياة السياسية، والعمليات الانتخابية»[3].

ثانياً: مدخل التوترات المهيكلة:

عمل المؤلف، من خلال هذا المدخل، على تفسير العوامل التي تجعل الوثيقة الدستورية عرضة لتأويلات متعارضة، ورأى أنّ مردّ ذلك قيام النص الدستوري على أنماط من (التوترات المهيكلة)، تختلف، من حيث طبيعتها، إلى توترات أصلية، ومن حيث حدتها، إلى توترات مزمنة، ومن حيث علاقتها من جهة بالسلطة وعلاقتها بالديمقراطية، ومن حيث علاقتها بالمرجعية. وهذه الأنماط من التوتّرات لا تتضح دلالاتها دون ربطها بتوتر الممارسة. وقف المؤلف، من خلال توضيح وتحليل هذه الأنماط من التوترات، على رصد آثارها السياسية.

يعود التوتر الأصلي للدستورانية المغربية، في نظر المؤلّف، إلى العلاقة بين دستور مكتوب ودستور ضمني. عمل دستور (2011م)، من خلال العديد من المقتضيات، على تجاوز إشكالية الازدواجية، والتأسيس لشرعية جديدة تقوم على الاعتراف بسموّ الدستور. رهنت هذه الازدواجية التاريخ الدستوري المغربي منذ دستور (1962م)، وهي ازدواجيّة اختزل أبعادها ودلالاتها الفصل التاسع عشر من الدساتير السابقة، حيث هيمن تأويل هذا الفصل، لاسيّما في الجوانب المرتبطة بإمارة المؤمنين، على الحياة السياسية، من منطلق أنّه يؤسّس لمشروعية سابقة على الدستور، ومتعالية عليه، كما يؤسّس لتمثليّة أسمى، ومن ثمّ، صلاحيات الملك، أميراً للمؤمنين، تخترق اختصاصات كلّ المؤسّسات الدستورية الأخرى كالبرلمان والحكومة.

3. المصدر نفسه، ص 69

إلا أنّ دستور (2011م) حقّق منجزاً مهمّاً من الناحية الدستورية، وهو تجاوز الفصل التاسع عشر، والفصل بين صلاحيات الملك، بصفته أميراً للمؤمنين، وهي الصلاحيات التي يمارسها بشكل مباشر، وبين صفة رئيس الدولة، الذي يُمارس صلاحيات دستورية في إطار الشرعية الدستوري.

ذهب الباحث حسن طارق، في مؤلّفه، إلى أنّ توتّر توزيع السلطات أفرز قراءات متعددة لطبيعة النظام الدستوري المغربي، أهو نظام برلماني، أم نظام رئاسي، أو شبه رئاسي؟ ورأى المؤلف أنّ الهندسة الدستورية تؤسّس لنظام شبه رئاسي ينزع نحو البرلمانية، ويحتفظ، في إطاره، الملك بسلطات دستورية تؤكّد سمو المؤسسة الملكية مقارنةً مع باقي المؤسسات.

لعلّ هذا ما يفسّر، في نظر المؤلف، أنّ الممارسة السياسية تؤشّر إلى التراجع الواضح للفكرة البرلمانية كمدخل وكمطلب للتحول الديمقراطي. يتولّد من هذا التوتر، في نظر المؤلف، توتر سياسي مهيكل للعلاقة بين المؤسسة الملكية والحكومة.

ذهب المؤلف إلى أنّ هندسة المؤسسات الدستورية، بهذا الشكل، قد يعرض النظام لتوتّر هيكلي أمام الإمكانات الموجودة والمحتملة، في سياقات معينة، للاختلاف بين المؤسسة الملكية والحكومة، تتطلّب لتجاوزها توافقات من خارج النص الدستوري.

بخصوص التوتر المرتبط بطبيعة الديمقراطية، يُلاحظ المؤلف أنّ دستور (2011م) بلور نمطين للديمقراطية: الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية التشاركية، وأمام عدم توضيح طبيعة العلاقة بين النمطين، وفي غياب النصوص المنظّمة للديمقراطية التشاركية، فقد ترتّب على ذلك علاقة متوتّرة بين المؤسسات التمثيلية من جهة، ومؤسسات الحكامة الجيدة. ما طرح، بشكل كبير، تنازع نوعين من الشرعية؛ «شرعية التمثيل السياسي المبنية على سلطة الاقتراع العام، وعلى فكرة المسؤولية، وشرعية المؤسسات الوطنية المبنية على سلطة الاستشارة وعلى فكرة الديمقراطية التشاركية، والحوار العمومي المدمج للمجتمع المدني»[4].

بخصوص توتّر المرجعية، القائم على ثنائية الخصوصية والكونية، الثوابت وحقوق الإنسان، فإنّها ستقود، في نظر المؤلف، إلى توتّر أعمق يتعلق بالصراع القيمي والهوياتي. عمل دستور (2011م) على تجاوز هذا التوتر بمنطق الترضيات، فالدستور ينصُّ على المرجعية الدينية الإسلامية، من خلال تأكيد أنّ الإسلام دين الدولة، وأنّ الأمة تستند، في حياتها العامة، على ثوابت جامعة تتمثّل في الدين الإسلامي السمح. وفي الوقت نفسه، يؤكّد الدستور نفسه احترام المواثيق، والاتفاقيات الدولية، في مجال الحقوق، إلا أنّ هذا الاحترام يتمُّ في نطاق أحكام الدستور، وثوابت المملكة وقوانينها.

4. المصدر نفسه، ص 183

أمّا توتر الممارسة، فهو يعود، في نظر الباحث، إلى ممارسة نصوص الدستور في الواقع، وهي الممارسة التي تخضع لاستراتيجيات الفاعلين، وسلوكهم السياسي، وإدراكهم للدستور ولروحه، كما تعود للقضاء الدستوري، الذي يتوافر على سلطة التأويل، وفي السلوكات، والأفعال، والنصوص.

وفي هذا السياق، ذهب حسن طارق، في مؤلّفه، إلى أنّ الممارسة السياسية للدستور من طرف الفاعلين، وتأويلات القضاء الدستوري، ستنحو، في نهاية المطاف، نحو التأويل الرئاسي للدستور، ما سيشكّل موتاً بطيئاً للفكرة البرلمانية.

ثالثاً: دستورانية ما بعد الثورات:

من خلال قراءة مقارنة لدساتير ما بعد الثورات العربية، حاول المؤلف، وفي إطار الإشكال نفسه، تفكيك دستورانية الربيع العربي، من خلال تحليل الإجابات التي قدّمها الدستور التونسي، والدستور المصري، للعديد من القضايا المرتبطة بالهوية، والقيم، والحرية، والحقوق، والدولة، والسلطة، والسياسات.

يمكّن هذا التفكيك، في نظر المؤلف، من «إعادة تركيب دستورانية الربيع العربي، وفق أربعة دساتير متداخلة، وهي: الدستور الثقافي (وثيقة الهوية)، والدستور السياسي (وثيقة السلطة)، والدستور الحقوقي (وثيقة المواطنة)، والدستور البرنامجي (وثيقة السياسات)»[5].

طرح سؤال الهوية في اللحظات الكبرى الثلاث للثورات العربية، خلال الثورة في الساحات العمومية، حيث اكتشف الكائن العربي ذاته الفاعلة، وفرديته، وصفته كمواطن، واكتشف وهم الهوية الجماعية المفروضة. تمّ طرح السؤال خلال اللحظة الموالية للثورة، من خلال التقاطبات الهوياتية الكبرى، التي نتجت عن الثورات العربية، التي لم تكن كمثيلاتها.

نظراً لغياب التنظيم الثوري، والإيديولوجية الناظمة للثورة، فقد طغت التقاطبات الهوياتية، القائمة على ثنائيات: الديني والعلماني؛ والحداثي والتقليدي؛ والإسلامي وغير الإسلامي؛ والدولة الدينية والدولة المدنية؛ ما جعل الخطاب حول الهوية يعرف انزياحاً نحو الطائفية، والمناهضة للاختلاف، و«كادت الهوية تصبح نقيضاً أخلاقياً مطلقاً للثورة».

واكب سؤال الهوية الثالث موجة الدسترة الأولى، التي أعقبت الثورة، وهو السؤال الذي استحضر السؤالين السابقين المرتبطين بالهوية، وكان أوّل تحدٍّ واجهته دساتير الثورات العربية سؤال الهوية.

5. المصدر نفسه، ص ص 231-223

أنتج الجواب عن هذا السؤال ثلاثة أنماط من الدساتير؛ دستور الهيمنة، يجسّد الهيمنة الإيديولوجية، والأخلاقية، والهوياتية، وجسّد هذا الأنموذج دستور الثورة المصرية عام (2012م)؛ ودستور الغلبة، ويجسّد إرادة تغييب الجوانب الهوياتية في الدستور، وهي حالة الدستور المصري الثاني؛ وأخيراً دستور التسوية، وهو دستور توافقي قائم على الترضية بين القوى السياسية، وهي حالة الدستور التونسي.

ذهب المؤلف، فيما يتعلق بإجابة دساتير الربيع العربي عن مسألة السلطة، خلال اللحظة التأسيسية الأولى، إلى استحضار الماضي السلطوي والرئاسوي للأنظمة العربية. احتدّ النقاش خلال لحظة صياغة الدساتير حول طبيعة الحكم، وطبيعة النظام السياسي، الكفيل بالقطع مع التسلّط، وضمان إعادة التوازن بين المؤسسات، والبحث عن نمط جديد لتوزيع السلطة التنفيذية. تحقيق هذه المساعي، في نظر المؤلف، تمّ في الدستور التونسي، من خلال التأسيس لنظام حكم مختلط رئاسي/برلماني، بينما أسس الدستور المصري لنظام رئاسي مطعّم بجرعات من النظام البرلماني[6].

أكّد المؤلف، في السياق نفسه، أنّ دساتير الربيع العربي، خلال لحظة التأسيس، استحضرت دستور صك الحقوق، ودستور المواطنة، مدخلاً داعماً للبناء الديمقراطي، سواء من خلال دسترة الأجيال الثلاثة للحقوق والحريات، وتخصيص الحقوق والحريات بأبواب خاصّة، واستحضار بعدها العالمي، أم من خلال دسترة ضمانات هذه الحقوق، سواء على المستوى الدستوري، عبر صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضمان استقلالية القضاء، بالإضافة إلى ضمانات إجرائية وقانونية، أم على المستوى المؤسساتي، من خلال دسترة جيل جديد من المؤسسات الداعمة للحقوق والحريات.

ذهب المؤلف إلى أنّ الدستور المصري، والدستور التونسي، لا يمكن قراءتهما، فحسب، في ضوء دستور صكّ الحقوق، ودستور فصل السلطات، والدستور الثقافي، فالسياقات التأسيسية لهاتين الوثيقتين، ومضامينهما، تجعل إمكانية قراءتها كدساتير للسياسات العمومية ممكنة.

فالملاحظ، في الوثيقتين الدستوريتين لكلّ من تونس ومصر، استجابتهما للمطالب التي رُفِعَت في الساحات العمومية، كما يُلاحَظ أنّ الدستور المصري، والدستور التونسي، حدّد كلٌّ منهما الإطار المرجعي للسياسات العمومية، كما حدّدا التزامات الدولة في العديد من السياسات، في مجالات محددة؛ في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والجمعوي، والثقافي.

من داخل هذه القراءة لدساتير الربيع العربي، يؤكّد الباحث أهمية اعتماد مقاربة (القانون الدستوري للسياسات العمومية)، وأهمية استحضار مفهوم الدساتير البرنامج في توصيف دساتير الربيع العربي.

6. المصدر نفسه، ص 265

يعرج المؤلف، في سياق التفكير في دستورانية الربيع العربي، على إشكالية محورية تتصدّر الإشكاليات والتوترات التي واكبت التحولات الدستورية المواكبة للثورات العربية، وهي إشكالية الدولة، والهوية، والأمة، والوطنية، وإشكالية الانتماء. ففي نظر الباحث، شكلت الثورات لعربية «لحظة الولادة الثانية والكبرى للدولة الوطنية كاملة الشرعية»[7]، وإذا كانت الولادة الأولى للدولة الوطنية قد طرحت، بحدّة، مسألة التناقض بين الدولة والأمة، فإنّ الولادة الثانية قد أطلقت دينامية ديمقراطية، من خلال إسقاط الثورات للأنظمة السلطوية، وحرّرت الدولة من منطق الثنائيات، التي أسّست لها الإيديولوجيات العربية المعاصرة.

كما مكّنت دينامية الربيع العربي من تحرير الوطن من قبضة الهوية، والتأسيس لوطن مدني تشكّل فيه المواطنة محدّداً للانتماء إلى وطن مدنيّ ودستوريٍّ متعالٍ على الانتماءات الهويّاتية، ومن ثمّ التأسيس لشرعيات جديدة للدولة، وللمجتمع، وللنظام السياسي. شرعيات جديدة، تحرر الدولة من الإيديولوجية، وتحرر الفرد، وتحرر المجتمع من أوهام الهوية، وتؤسّس للمدنيات الثلاث: مدنية الدولة، والمجتمع، والوطن، إنها، في نهاية المطاف، شرعية الدستورانية.

خاتمة:

تكمن القيمة العلمية لهذا المؤلف في عمق تحليله، وفي قدرة صاحبه على التفكيك والتركيب، وفي قدرته على الاستدلال، بالإضافة إلى تمكُّن الباحث من استثمار مناهج ومقاربات من مرجعيات متعدّدة؛ حيث ينتقل الباحث من مقاربات ترتكز على النظريات السياسية، إلى مقاربات علم السياسة، هذا فضلاً عن إتقانه المقاربة المعيارية خلال تحليل النصوص الدستورية.

وأعتقد بأنّ القيمة العلمية لهذا المؤلَّف، في سياق ما ينتج الآن، في مجال الفكر القانوني، والفقه الدستوري، على وجه التحديد، وفي مجال العلوم الاجتماعية، تكمن في محاولة التأسيس لمشروع فكري، منطلقه الأساس أن العلوم الاجتماعية العربية عملت على دراسة التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لكن أغفلت دراسة تحولات الأنظمة المعيارية والقانونية الموازية لها. وهي، في تقديري، القضية المعرفية الكبرى، الكامنة في ثنايا كتابه القيم (**الربيع العربي والدستورانية**)، الذي حاول فيه تتبُّع التحولات القانونية والدستورية الكبرى، التي واكبت التحولات المجتمعية والسياسية.

7. المصدر نفسه، ص 299

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016